

مؤشر PMI™ لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة

تحسن أوضاع التشغيل بأسرع معدل في عشرة أشهر

النتائج الأساسية:

- مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) يظهر تحسناً قوياً في تعافي القطاع الخاص بالإمارات العربية المتحدة
- توسع الإنتاج بأسرع وتيرة منذ يونيو 2011
- زيادة نشاط التوظيف والشراء لتلبية احتياجات النشاط المتزايدة

الجديدة عن التوسع في الإنتاج. وفي الوقت الذي كان فيه معدل التراكم هامشي فقط. كانت هذه هي المرة الرابعة فقط على مدار الدراسة التي تشهد زيادة في حجم الأعمال المعلقة.

قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالجمال النفطي بزيادة أعداد العاملين لديها وزيادة نشاط الشراء في شهر أبريل لتلبية احتياجات مستويات النشاط المتزايدة. كما تسارع نمو التوظيف للأسرع وتيرة له منذ شهر يوليو 2011. ورغم أنها جاءت بمعدل متواضع. إلا أن الزيادة الأخيرة في المشتريات كانت كافية لزيادة مخزون المشتريات. حيث شهد المخزون تراجعاً للشهر الرابع على التوالي. رغم أنه كان هامشياً فقط.

ورغم زيادة قوة الطلب على مستلزمات الإنتاج. استمر متوسط المهل الزمنية التي يستغرقها الموردون للتسليم في التحسن على مدار شهر أبريل. حيث شهدت المهل الزمنية قصراً بوتيرة قوية. ولكن أضعف من سابقتها. خلال نفس الشهر.

استمر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج التي تواجهها شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالجمال النفطي في الزيادة خلال شهر أبريل. وقرّر معدل التضخم إلى أدنى مستوى له في ثلاثة أشهر. إلا أنه ظل أعلى من الاتجاه العام لسلسلة الدراسة. كما أشارت البيانات إلى أن زيادة أسعار المشتريات كانت السبب الرئيسي لإجمالي التضخم. وشهدت تكاليف التوظيف نمواً بوتيرة هامشية فقط خلال الشهر.

علق أعضاء اللجنة بأنهم شعروا بالعجز عن تمرير زيادة الأسعار إلى العملاء في شهر أبريل حيث ظلت الضغوط التنافسية قوية. ففي الوقت الذي كانت فيه الزيادة الأخيرة في الأسعار مرة أخرى هامشية فقط. فقد أدت إلى تمديد الفترة الحالية من زيادة أسعار المنتجات إلى ثمانية أشهر.

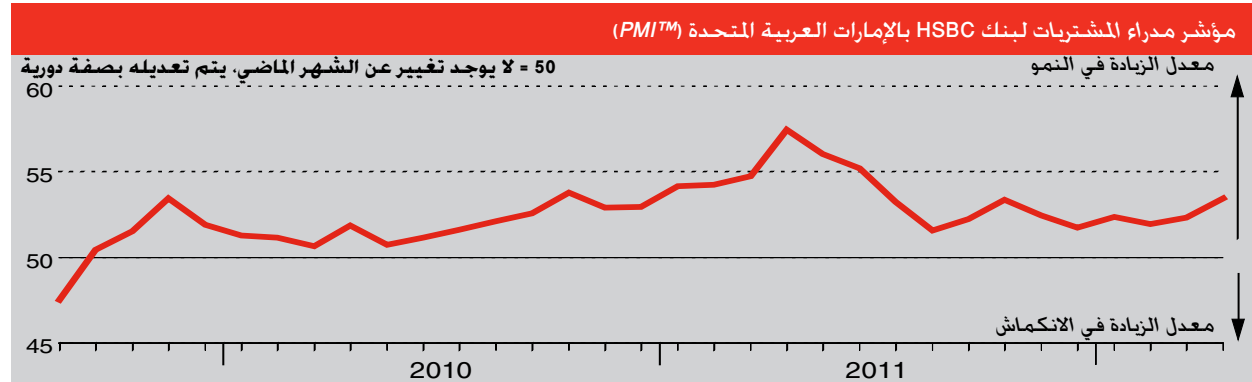
أشارت بيانات شهر أبريل إلى بداية قوية للربع الثاني من العام المالي 2012 لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل في مجال النفط. حيث تم تسجيل زيادات قوية في الإنتاج وإجمالي الأعمال الجديدة وأنشطة الشراء والتوظيف ما يشير إلى تحسن في أوضاع العمل. علاوة على ذلك. شهدت ضغوط الأسعار تحسناً على مدار الشهر. ولكنها ظلت قوية.

صعد مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليوفر مقياساً رقمياً بسيطاً يعمل على تسهيل فهم الأداء الاقتصادي للقطاع الاقتصادي الإماراتي الخاص غير العامل بمجال النفط - إلى أعلى قراءة له على مدار عشرة أشهر خلال شهر أبريل حيث قفز من 52.3 نقطة في شهر مارس إلى 53.5 نقطة في شهر أبريل. وتشير القراءة الأخيرة إلى تعافي سريع وثابت لشهده شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة في مجال النفط.

شهدت الأعمال الجديدة الواردة إلى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالجمال النفطي زيادة بأسرع وتيرة على مدار ثلاثة أشهر خلال فترة الدراسة الأخيرة. وقد عكس النمو زيادة قوة طلب السوق والبيئة الاقتصادية الأكثر استقراراً. حيث أشارت الأدلة المتواترة إلى أن الطلب المحلي ظل المحرك الرئيسي للتوسع. كما علق عدد من الشركات بأنهم قاموا بتنفيذ عمليات طرح ناجحة لمشروعات جديدة خلال شهر أبريل.

ولمواجهة نمو الأعمال الجديدة المتزايد. قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بمجال النفط بزيادة الإنتاج بوتيرة حادة خلال شهر أبريل. شهدت مستويات النشاط زيادة بوتيرة قوية - الأسرع على مدار عشرة أشهر.

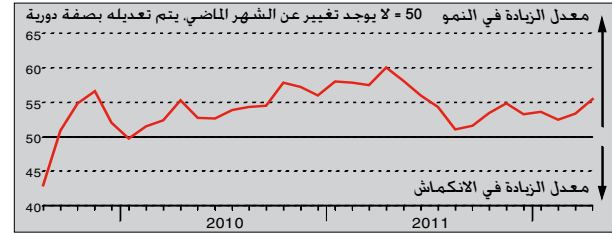
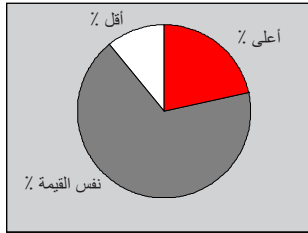
تراكمت الأعمال المتراكمة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي للشهر الثاني على التوالي خلال شهر أبريل ما يعكس زيادة كبيرة في التوسع في الطلبات



يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) الإمارات العربية المتحدة مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص الإماراتي غير العامل في النفط. يتم أخذ المؤشرات من المؤشرات الفردية على نطاق واسع والتي تقيس التغيرات في الإنتاج. الطلبات الجديدة. التوظيف. مواعيد تسليم الموردين ومخزون البضائع المنتجة. تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد؛ بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة. زاد معدل التغيير المسجل من قبل المؤشر. يعتبر PMI™ و Purchasing Managers' Index™ و Markit Economics Limited باسم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

مؤشر الإنتاج

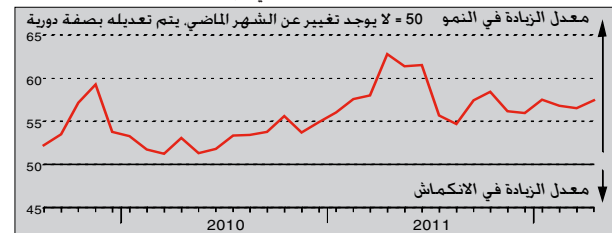
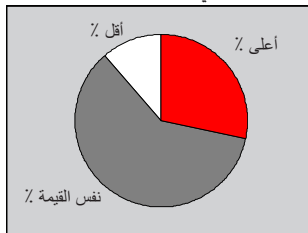
س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.



شهد الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بمجال النفط زيادة بأسرع وتيرة له على مدار عشرة أشهر مع بداية الربع المالي الثاني مدفوعاً بزيادة قوية في الأعمال الجديدة. وبهذا تكون مستويات النشاط لدى القطاع قد شهدت زيادة في كل فترة من فترات الدراسة الـ 27 الأخيرة. ومن بين نسبة 22% من أعضاء اللجنة الذين سجلوا زيادة عن شهر مارس. ذكر عدد منهم أن ذلك جاء نتيجة للمشاريع الجديدة، وزيادة المبيعات وحسن أوضاع السوق.

مؤشر الطلبات الجديدة

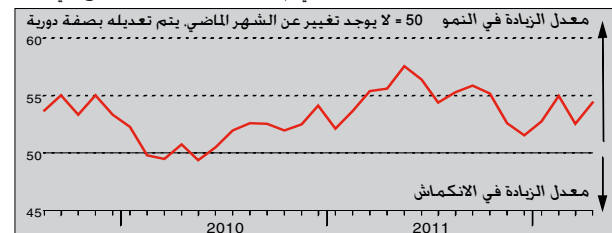
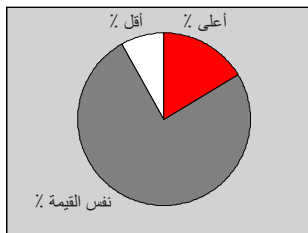
س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد (في الإمارات العربية المتحدة وللتصدير) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



واصلت الأعمال الجديدة الواردة إلى القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بمجال النفط الزيادة خلال شهر أبريل. محافظةً بذلك على الاتجاه العام للدراسة. علاوة على ذلك. فإن التوسع الأخير كان التوسع المشترك الأسرع منذ شهر أكتوبر 2011، مع تسجيل قرابة 28% من أعضاء اللجنة وجود زيادة. وتشير الأدلة المتواترة إلى أن قوة طلب السوق. وطرح المنتجات الجديدة والبيئة الاقتصادية الأكثر استقراراً في البلد قد دعمت المبيعات.

طلبات التصدير الجديدة

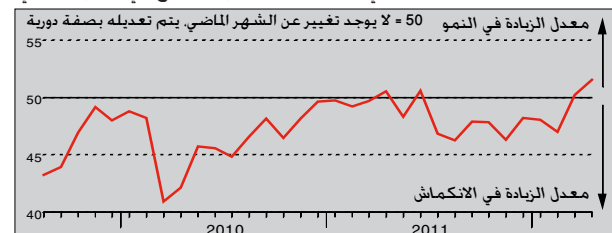
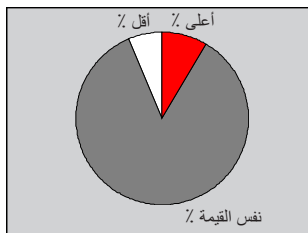
س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



صعد مؤشر الطلبات الجديدة الذي يتم تعديله دورياً في شهر أبريل. بعد تراجعها خلال فترة الدراسة السابقة. ومن ثم أظهر زيادة أسرع في الأعمال الجديدة الواردة من الخارج. جاء الطلب الأجنبي مدفوعاً بزيادة طلب السوق والعملاء الإعلانية. وفقاً لما أورده المشاركون. حيث زادت الطلبات بنسبة أكثر من 16% من الشركات التي رصدها الدراسة من العملاء الأجانب. وجاءت هذه النسبة ضعف النسبة التي سجلت تراجعاً.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

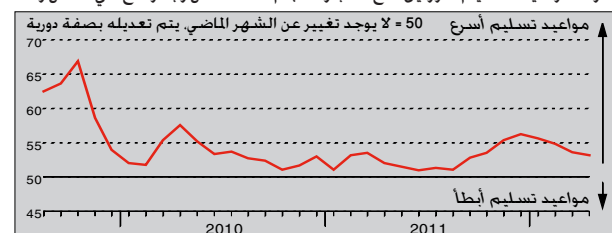
س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتكم هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



لشهر الثاني على التوالي. سجلت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بمجال النفط زيادة في الأعمال المتراكمة في الوحدات لديها خلال شهر أبريل. ورغم هذا. كان معدل التراكم معتدلاً فقط. وقد ربط المشاركون في الدراسة عام زيادة الأعمال غير المنجزة بمعدل النمو السريع لمستويات الطلبات الجديدة مقارنة بزيادة الإنتاج.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

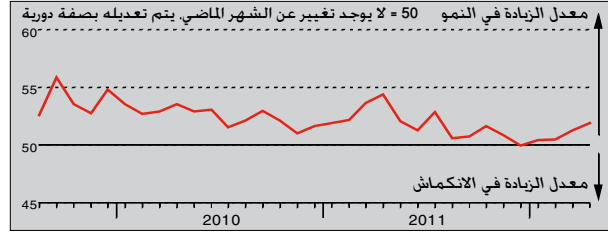
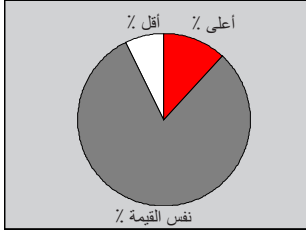
س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



على الرغم من زيادة سرعة الموردين في تسليم مستلزمات الإنتاج إلى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بمجال النفط خلال شهر أبريل. إلا أن معدل التحسن قد شهد تراجعاً لادنى مستوى له خلال سبعة أشهر. فقد أظهرت التقارير أن ذلك جاء بشكل رئيسي نظراً لزيادة الطلب على مستلزمات الإنتاج حيث زيادة النشاط. وعلى الرغم من ذلك. لا تزال مواعيد تسليم الموردين تشهد قصراً بوتيرة قوية.

مؤشر التوظيف

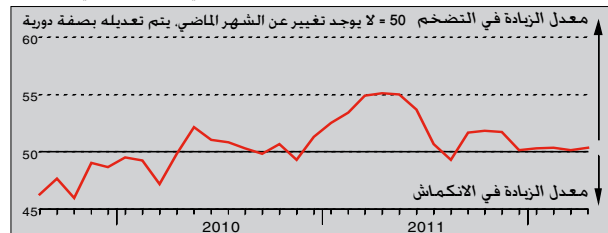
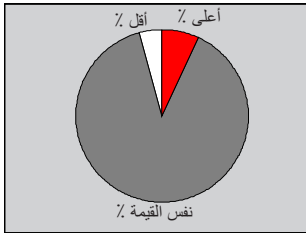
س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.



شهد خلق الوظائف الجديدة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة مجال النفط زيادة خلال شهر أبريل. وقد عكست زيادة التوظيف زيادة قوة الطلب وتوسعات الشركة. وقد زاد التوظيف بأسرع وتيرة على مدار تسعة أشهر. وإن كان ذلك لا يزال هامشي فقط. سجل 12% تقريباً من الشركات زيادة في مستويات التوظيف عما كانت عليه في شهر مارس. مقارنة بنسبة 7% سجلت تراجع أعداد العاملين في وحدات العمل لديهم.

مؤشر أسعار الإنتاج

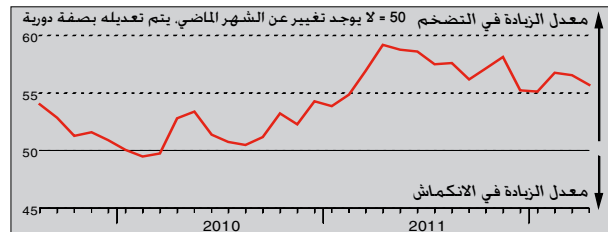
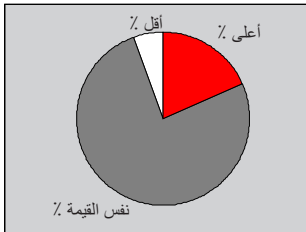
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت أسعار البضائع والخدمات التي خدها شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة مجال النفط زيادة أخرى في بداية الربع المالي الثاني. مما أجبر الاتجاه الحالي نحو التضخم إلى الشهر الثامن. وعلى الرغم من ذلك كانت الزيادة الأخيرة هامشية فقط. مع تعليق أعضاء اللجنة بأنهم كانوا حذرين من زيادة الأسعار نظراً لقوة المنافسة. وتمت الإشارة إلى ذلك بالرغم من نمو التكلفة المتواصل.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

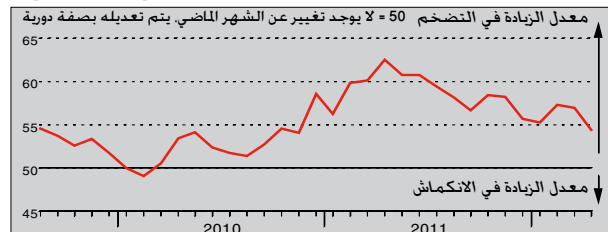
س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



تباطأ تضخم إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج التي تواجهها شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة مجال النفط خلال شهر أبريل. وهبط إلى أدنى مستوى له خلال ثلاثة أشهر. وأظهرت البيانات أن زيادة أسعار الشراء هي التي دفعت إجمالي التضخم. حيث شهدت تكاليف التوظيف زيادة بوتيرة هامشية فقط. ووصل عدد الشركات التي أبلغت عن زيادة في الأسعار ثلاث أضعاف عدد الشركات التي أبلغت عن وجود تراجع.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

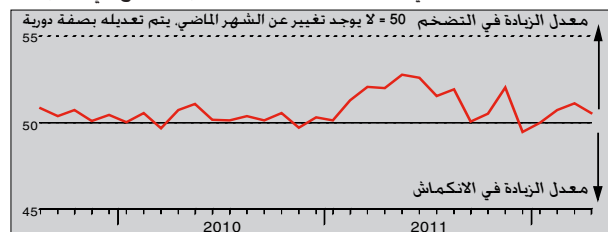
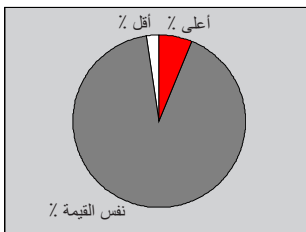
س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



ارتفاع أسعار المواد الخام وأسعار الوقود وتكاليف الشحن - التي ترجع في جانب منها لزيادة أسعار الوقود - قد استمر في دفع أسعار الشراء نحو الارتفاع لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالجمال النفطي. وقد أشار ما يقرب من 15% من أعضاء اللجنة إلى وجود زيادة منذ شهر مارس. مقارنة بأقل من 5% أبلغوا عن وجود تراجع. في حين صعدت أسعار مستلزمات الإنتاج في كل شهر من الشهور الـ 26 السابقة. حيث كان معدل التضخم هو المعدل الأقل على مدار 17 شهراً.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

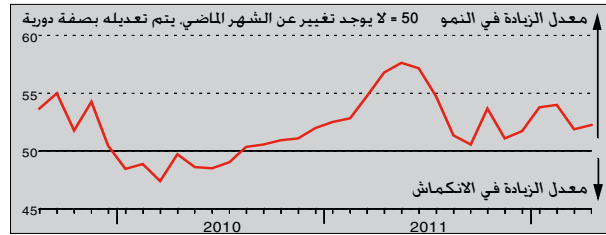
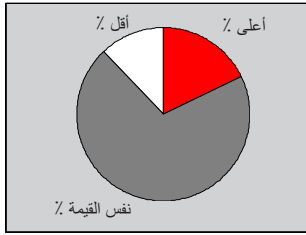
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



تراجع تضخم تكاليف التوظيف لدى القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالجمال النفطي تراجعاً طفيفاً في شهر أبريل. علاوة على ذلك. فإن معدل نمو الأجور كان هامشياً فقط. والأضعف على مدار ثلاثة أشهر. حيث زادت تكاليف التوظيف. وذكر المشاركون في الدراسة أداء الأعمال الجيد وتحسن الأوضاع الاقتصادية.

مؤشر عروض الشراء

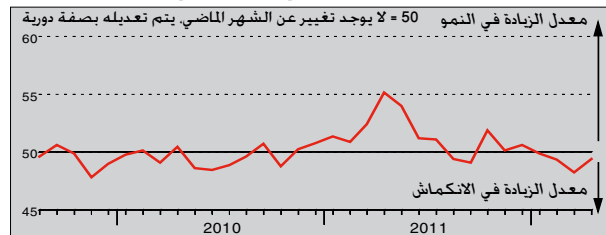
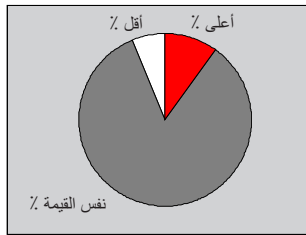
س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شراؤها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



تماشيًا مع الاتجاه التصاعدي في نمو الطلبات الجديدة، قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بجمال النفط خلال شهر أبريل بزيادة حجم المشتريات من مستلزمات الإنتاج بمعدل أسرع. وجاءت الزيادة الأخيرة معتدلة، ومتماشية بشكل كبير مع متوسط فترة الدراسة. مع التوقعات الإيجابية حول مستويات النشاط المستقبلية، علق عدد من أعضاء اللجنة بأنهم كانوا يسعون إلى زيادة مستويات المخزون جهيئًا لزيادة الإنتاج.

مؤشر المخزون من المشتريات

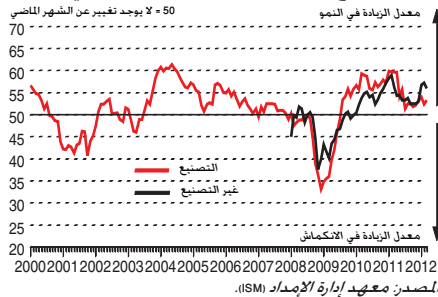
س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.



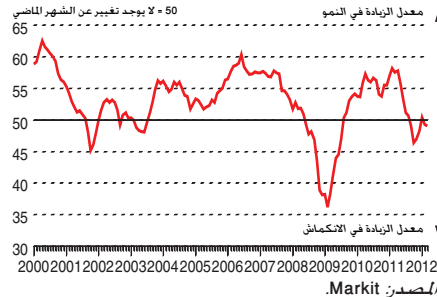
كانت الزيادة الأخيرة في مستويات الشراء لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بجمال النفط غير كافية لزيادة المخزون خلال شهر أبريل. حيث تم استخدام المواد الخام والبضائع نصف المصنعة على الفور لمستلزمات العمل الحالية. كما تم استنزاف المخزون للمرة الرابعة خلال هذا الشهر، ولكن معدل التراجع قد حذر ليصل إلى وتيرة هامشية فقط.

مؤشرات PMI™ الدولية

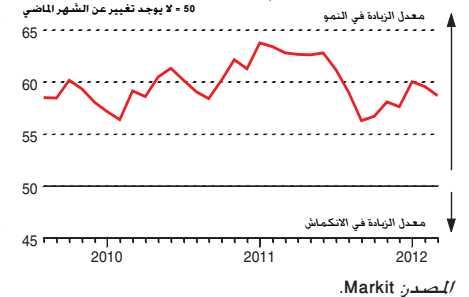
قطاع الصناعات والخدمات الأمريكي



المؤشر المركب لمنطقة اليورو



الاقتصاد العام للمملكة العربية السعودية



صعد مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI™) لمعهد التوريدات الأمريكي ISM من 52.4 نقطة في شهر فبراير إلى 53.4 نقطة في شهر مارس. منبئًا إلى تحسن قوي في أوضاع العمل لدى قطاع الصناعات. بعد إكمال ربع أول قوي. سجل مؤشر القطاع غير الصناعي 56.0 نقطة في شهر مارس. في حين تراجع نمو نشاط العمل خلال الشهر. إلا أنه ظل قويًا. مدعومًا بزيادة قوية في الطلبات الجديدة.

أظهر مؤشر الإنتاج المركب لشركة ماركيت في منطقة اليورو أقوى تراجع له في ثلاثة أشهر بتسجيله 49.1 نقطة في شهر مارس. كانت القراءة المتوسطة 49.6 نقطة في الربع الأول بأي حال من الأحوال خستًا عن المتوسط 47.2 نقطة المسجل في الربع الأخير من العام الماضي. وقد تراجع نشاط الأعمال لدى قطاع الخدمات للشهر الثاني على التوالي في شهر مارس. في حين تراجع إنتاج قطاع الصناعات للمرة الأولى في ثلاثة أشهر.

شهد مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) الرئيسي مجموعة HSBC في المملكة العربية السعودية هبوطًا من 59.6 نقطة في شهر فبراير إلى 58.7 نقطة في شهر مارس. ورغم ذلك، جاءت القراءة الأخيرة مشيرة إلى تحسن قوي في أوضاع العمل في كافة قطاعات القطاع السعودي الخاص غير العامل بالنفط. عززت قوة الطلب مستويات الطلبات الجديدة وأدت إلى زيادة أخرى في حجم الإنتاج.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسؤولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والإنشاء، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد. في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبية المنوبة التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/ أسوأ الإجابات، ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15. مخزون العناصر التي تم شراؤها - 0.1. مع عكس مؤشرات مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في التغيير. والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقم ماركيت Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقًا لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي (PMI™) لشركة HSBC الإمارات العربية المتحدة. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح. يتضمن على سبيل المثال لا الحصر النسخ أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو الناجمة عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر «Purchasing Managers' Index™» و «PMI™» علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited، ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.